مضمون بالقيمة وعند الشافعي غير مضمون بل هو امانة وان
هلك الرهن مع المرتهن فاستحق وضمن الراهن قيمته هلك
بدينه وان ضمن المرتهن رجع على الراهن بقيمته و بدينه اي
المستحق بالخيار بين تضمين الراهن والمرتهن فان ضمن الراهن
فقد هلك بالدين لانه ملكه باداء الضمان فصح الايفاء
وان ضمن المرتهن يرجع على الراهن بما ضمن من القيمة لانه مؤدٍ
من جهته وبالدين لانه انتقض اقتضاؤه فيعود حقه كما كان
فان قيل لما كان قرار الضمان على الراهن والملك في المضمون
لمن عليه قرار الضمان فتبين انه رهن ملك نفسه فصار كما اذا
ضمن المستحق الراهن ابتداء قلنا هذا طعن اي كما زعم الشافعي
وجوابه عنه يرجع عليه بسبب الغرور والغرور حصل
بالتسليم الى المرتهن فهلك الراهن العين من ذلك الوجه
وعقد الرهن كان سابقا عليه فلم يتبين انه رهن ملك
نفسه بل ملك غيره كذا في التبيين وللمرتهن طلب دينه من الراهن
اذ لا يسقط بالرهن طلب الدين وحبسه اي حبس الراهن
بالدين وحبس رهنه بعد فسخ عقده حتى يقبض دينه او
يبرئه لو فسخ الرهن لا ينفسخ ما دام في يده حتى كان له
ان يمنعه بعد الفسخ حتى يستوفي دينه ولو هلك بعد الفسخ مضمونا
كما لو هلك قبله بخلاف ما اذا هلك بعد الابراء حيث لا يضمن
استحسانا لانه لم يبق رهنا لان بقاءه رهنا امر يتعلق
والدين فاذا فات احد حاليه يبقى رهنا كذا في التبيين للمرتهن
باستخدام ولا سكنى ولا لبس ولا اجارة ولا اعارة فهو
منعقد لو فعل ولا يبطل الرهن به اي بالتقرير واذا طلب دينه

دينه امر باحضار رهنه فان احضر سلم كل دينه اولا يتقيد
حق المرتهن في الدين كما تقيد حق الراهن في الرهن حقيقة
للتسوية بينهما كما في تسليم المبيع والثمن ثم رهنه وان طلب
في غير بلد العقد ان بينه للوصل وفي قوله ان لم يكن للرهن
مؤنة حمل للشرط وان كان اي كان للرهن مؤنة حمل على دينه
بلا احضار رهنه ولا يكلف مرتهن طلب دينه احضار رهنه مع
عند عدل يضع بامر الراهن ولا يمكن رهن باعه المرتهن بامره
وقبضه انما قال هذا لانه ان قبض الثمن يكلف باحضاره
والمرتهن مع رهنه يمكنه من بيعه حتى يقبض دينه او بيرئه
اي لا يكلف مرتهن معه لرهن ان يمكن الراهن من بيع الرهن
في ان هذا الحكم منته عند احد الامرين المذكورين لا بعينه ولا
من قضى بعض دينه او ابرائه اي ابراء بعض دينه تسليم
بعض رهنه حتى يقبض البقية او يبرأها اعتبارا بالمبيع
ولا يبيع الراهن ولا المرتهن بغير الرهن الا برضى الآخر
فاتي باعه بلا اذن توقف البيع على اذنه ولو حفظ بنفسه
وعياله كما في الوديعة وضمن بحفظ بغيرهم وايداعه ونقده
وجعله خاتم الرهن في خنصره ولا يجعله في اصبع آخر
الا اذا كان المرتهن امرأة فيضمن لان النساء ليس كذلك
فيكون من باب الاستعمال كذا في التبيين وعليه مؤنة حفظه
كرده الى يده او رد جزء منه كاجرة بيت حفظه وحافظه
وما جعل الدابة ومداواة الجرح فمنقسم على المضمون و
الامانة اي على المرتهن مؤنة الحفظ كاجر بيت الحفظ واجر
الحافظ ومؤنة رده الى يد الراهن ان خرج من يده كجعل

Copyright © King Saud University